

2018

معنى الكلمة وحدودها بين الرازي وأولمان

Abd alraouf Kharyoush

جامعة القدس المفتوحة- نابلس, kharyoushab@jinan.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljnan>



Part of the [Philosophy of Language Commons](#)

Recommended Citation

Kharyoush, Abd alraouf (2018) "معنى الكلمة وحدودها بين الرازي وأولمان," *الجنان Al Jinan*: Vol. 10 , Article 13. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljnan/vol10/iss1/13>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *الجنان Al Jinan* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

«معنى الكلمة وحدودها بين الرازي وأولمان»

DOI: 10.33986/0522-000-010-013

ملخص البحث

إنَّ اختلاف الأوزان الصَّرْفِيَّة للكلمات يقتضي بالضرورة اختلاف في معانيها ، وعليه فإنَّه من الصُّعوبة وضع حدود فاصلة للكلمة؛ لأنَّ الكلمات ليست على وزن واحد ، إضافة إلى أنَّ لكلِّ باحث منهجاً فكرياً يختلف به عن الآخر ، ممَّا يؤدي إلى اختلاف واضح في تحديد ماهية الكلمة عند المُفكِّرين اللُّغويين قديماً ومحدثين ، وفي هذا البحث يحاول الباحث أن يحدِّد القواسم المشتركة بين مُفكِّرين تناولوا مفهوم الكلمة من منظورين مُختلفين : الأول الرازي الذي انطلق من مفاهيم لُغويَّة عربيَّة ترتبط بالمعاني الدلاليَّة ، من خلال كتابه «التفسير الكبير»؛ والثاني (أولمان) الذي تناول في كتابه «دور الكلمة في اللغة» دور الكلمة من مختلف جوانبها .

مقدمة البحث

الكلمة ، اللَّفْظَة ، المُفْرَدَة ، البُنْيَة اللُّغويَّة ، كُلُّها تتقارب في معانيها ومدلولاتها ، إلى حدٍّ اعتبرها البعض مترادفات لمعنى واحد اشتق عليه اسم الكلمة . وفصل غير باحث في تحديد ماهية الكلمة ؛ فمنهم من جعلها مفرداتٍ جوهرية ، ومفرداتٍ شكليَّة؛ فالمفردات الجوهرية هي بنظره التي تعني المعاجم اللُّغويَّة ؛ والشكليَّة هي تلك التي تنتمي إلى عالم النُّحو أكثر من عالم المعاني. من هنا كان الهدف من وراء هذا البحث ، الكشف عن المعاني المُختلفة لمفهوم الكلمة ، كما رآها عالمان ينتميان لمُشرَّيين فكريَّين مُختلفين ، و تحديد مكونات الكلمة عندهما ، وتحديد معناها بدقَّة أمام مرادفاتِها في الاستعمال اليومي .

ولعلَّ من الصُّعوبة وَضْع تعريف فاصل للكلمة؛ لأنَّ التَّعريفات جُلُّها انطلقت من منطلقات عدَّة ، تُحدِّدُها المجالات التي تُستعملُ فيها. كما أنَّ اللَّفْظَة نَفْسُها اسْتَعْمِلَتْ لِتَدُلَّ على معانٍ عدَّة لا حَصَرَ لها ، وبخاصة في الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة التي انطلقت من منطلقاتٍ جديدة تُحدِّدُ

مستويات اللغة وفروعها ومكوّناتها، وكيف حدّد اللغويون معنىً محدّداً للكلمة، وفق كل المستويات. وعليه كان على الباحث أن يستعمل أكثر من منهج للبحث، منها الوصفي في تحليل معناها وفق المستويات، والثاني التاريخي حين يعرض لتعريف السابقين والمحدثين لمعنى الكلمة، والثالث المقارن حين يقارن بين مفهومين لعالمين مختلفين، من حيث التوجّهات والأفكار. أمّا خطة البحث، فقد رأى الباحث أن يسير وفق الآتي:

تعريف الكلمة عند العلماء قدماء ومحدثين.

تحديد معنى الكلمة عند كل من الرازي وألمان.

النتائج العامة للبحث.

أولاً : تعريف الكلمة :

أ - الكلمة عند القدماء

تفرض الكلمة المنطوقة نفسها على الباحثين بمختلف توجّهاتهم ومشاربهم الفكرية، فالنحويّ عرفها وفق وظيفتها في التركيب، وقسّموها إلى : اسم وفعل وحرف؛ والمعجمي تحدّث عن مدلولاتها؛ والسياقيون حدّدوها بقوانين السياق التي تفرض نوعاً ومدلولاتها، هذا الاختلاف صعب على اللغويين بمختلف توجّهاتهم وضع تعريف جامع مانع لها، وسيحاول الباحث التطرّق إلى تعريفات الكلمة، من وجهات نظر الباحثين قدماء ومحدثين، عرباً ومستشرقين.

وللكلمة دور مهمّ تؤدّي في حياة الناس بمختلف طبقاتهم وبيئاتهم، وعليه فرض المستوى الاجتماعي نفسه في تحديد الكلمة المطلوب التعبير بها، وفق الموقف الكلامي في المقام الاجتماعي. لذا بدأت الكلمة منطوقة، وكانت الأمم تعبّر من خلالها عن حاجاتها، كما وضعت مسمّيات لأغراضها المختلفة بأصواتها المنطوقة، وإن كان القدماء يقيمون قواعدهم على الكلمة المكتوبة التي حفظتها المعاجم فيما بعد؛ فالكلمات، كما يقول ابن منظور (ت ٧١١هـ) أعمالاً عظيمة تتعلّق بأبواب جليلة من أنواع المعالجات، وأوضاع الطلسمات، ولها نفع شريف بطبائعها، ولها خصوصية بالأفلاك المقدّسة وملائمة لها، ومنافع لا يحصىها من يصفها^(١)، لهذا انفردت الكلمات بصورها المكتوبة باهتمام خاص، من علماء اللغة قديماً وحديثاً، وأخضعوا نصوصها اللغوية المكتوبة للتحليل والدّراسة، لمعرفة معانيها ودلالاتها التاريخية.^(٢)

إلا أن علماء اللغة المحدثين لم يسلموا بهذا التّصوّر للكلمة، كما يتمثّل في أذهان الناس، وإنّما نظروا إليها من وجهة النّظر العلميّة المجرّدة، ومن ثمّ اختلفت نظرتهم للكلمة عن نظرة علماء فقه اللغة، بل عن نظرة الناس جميعاً؛ لأنّهم وجّهوا دراساتهم للغة المنطوقة (Spoken Language) دون اللغة المكتوبة^(٣).

(١) ابن منظور (أبو الفضل جمال بن مكرم ت ٧١١هـ) لسان العرب، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠، مقدمة لسان العرب ٩/١.

(٢) رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللغة، ط٦، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٩، ص: ٩.

(٣) حلمي خليل، الكلمة، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص: ١٤.

ب- الكلمة في القرآن الكريم

ولذلك لم يُسلّموا بادئ بدءً بفكرة الكيان المستقل للكلمة، ورأوا أنَّ للكلمة جوانبَ متعدّدة يمكن النظر إليها، فمن الجائز مثلاً النّظر إليها على أنَّها سلسلة من الأصوات، أو على أنَّها عنصر نحوي، أو وحدة من وحدات المعنى، وحينئذٍ تبرز مشكلة استقلال الكلمة في صور مختلفة، وذلك تبعاً للحالة الخاصّة التي تكون عليها^(١).

جاء لفظ الكلمة ومشتقاته في القرآن الكريم، في تسعة وعشرين لفظاً، هي: كلم، كَلِمَة، كلمهم، أكلَم، تكلم، تكلمنا، تكلمهم، تكلمون، نكلم، يكلم، يكلمنا، يكلمه، يكلمهم، كَلِم، تكلم، يتكلم، كلام، بكلامي، كَلِمَة، كلمتنا، كلمته، كلماته، الكلم، تكليما، وقد وردت في خمس وسبعين آية، شكّلت بنية (كَلِمَة) منها ستاً وعشرين آية، بحيث حمل كل لفظ معنىً مستقلاً يختلف عن الآخر، وتنوّعت معانيها في القرآن الكريم بتنوّع السّياق الذي وردت فيه، فهي: عيسى بن مريم في قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِحَيِّ مَصْدَقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (آل عمران: ٣٩)، و﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (آل عمران: ٤٥)؛ والكلام في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (آل عمران: ٦٤) و﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ (التوبة: ٧٤)، ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ (المؤمنون: ١٠٠)

وهي أيضاً القرآن ودين الله في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ (الأنعام: ١١٥)؛ ووعد الله كما في قوله تعالى ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ (الأعراف: ١٣٧)، و﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ (التوبة: ٤٠)؛ والشرك كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى﴾ (التوبة: ٤٠).

ومن معانيها قضاء الله وحكمه في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس: ١٩)، و(هود: ١١٠)، وفي قوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ﴾ (هود: ١١٩)، وفي قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس: ٢٣)، و﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس: ٩٦)، وفي قوله: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ٢١) وفي قوله: ﴿أَفَمَن حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ﴾ (الزمر: ١٩)، وفي قوله: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (الزمر: ٧١)، وفي قوله: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ (غافر: ٦).

وحملت كذلك معنى التوحيد بشهادة أنَّ لا إله إلا الله في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ (إبراهيم: ٢٤)، وفي قوله:

(١) - المرجع نفسه، ص، ١٥

﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الزخرف: ٢٨)، وفي قوله: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ الْحَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةَ فَنُزِّلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (الفتح: ٢٦).

وفي قوله تعالى ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ (إبراهيم: ٢٦)، و﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (الكهف: ٥) أفادت معنى الكفر والكذب.

وتعني العدة في قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ (طه: ١٢٩)، وفي قوله ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾ (فصلت: ٤٥)، وفي قوله ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ (الشورى: ١٤) ^(١).

ج - الكلمة في المعاجم العربية

أمّا في المعاجم العربية، فقد جاء تعريفها منسجماً مع إدراكهم لطبيعة الكلمة، فألفوا معاجمهم وفق طبيعة الكلمة من جانبين: الجانب الصوتي والجانب الدلالي، ومن ثم رتبوا معاجمهم، إمّا على اللفظ، وإمّا على المعنى، ولذلك وُجد قسمان رئيسيان من المعاجم هما: معاجم الأنفاظ، ومعاجم المعاني ^(٢). وقد استشهد صاحب اللسان في تحديد معناها بما ورد في القرآن الكريم، فهي كلام الله وكلم الله وكلماته وكلمته، وكلام الله لا يُحد ولا يُعد، وهو غير مخلوق، والكلام أيضاً: القول، وقيل الكلام ما كان مكتفياً بنفسه، وهو اسم جنس يقع على القليل والكثير، والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع كلمة ^(٣). وهي كما نُقل عن سيبويه: اسم وفعل وحرف؛ وقد تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وعلى لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى وتقع على قصيدة بكاملها وخطبة بأسرها: يقال: قال الشاعر في كلمته، أي في قصيدته ومن ألفاظها: الكلم: أي الجرح، وجمعها كلوم، ومن معانيها أيضاً الولد، وشاهد صاحب اللسان في ذلك ما جاء في التهذيب في ترجمة مسح في قوله عز وجل: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنْ الْمُقَرَّبِينَ﴾ (آل عمران: ٤٥)؛ ويكمل صاحب اللسان كلام صاحب التهذيب أبو منصور (الأزهري ت ٣٧٠هـ): سَمَّى الله ابتداء أمره كلمة لأنه ألقى إليها الكلمة ثم كَوَّن الكلمة بشراً، ومعنى الكلمة الولد، والمعنى يُبَشِّرُكِ بولد اسمه المسيح؛ ويدعم رأيه بما قاله الجوهري: وعيسى عليه السلام، كلمة الله لأنه لما انتفع به في الدين كما انتفع بكلامه سَمَّى به كما يُقال فلان سيف الله وأسد الله ^(٤).

(١) انظر الألوسي، روح المعاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠؛ ومحمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ

القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٦، ص ٧٢٢.

(٢) حلمي خليل، الكلمة، ص، ٢٤.

(٣) ابن منظور، اللسان: ج ١٣، ص ١٠٤-١٠٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٠٦.

د- الكلمة عند النحاة:

أمّا عند النحاة فإنّ تعريف الكلمة جاء شاملاً لأنواع تشكيل كلام العرب، فهي عندهم اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ^(١) وقد نظروا إلى الكلمة من الجانب النحوي أو الوظيفي، كالتاء المتحرّكة في

(مررتُ) و(قمتُ) وكاف التشبيه كما في (كزید)، وهي كلمات حسب قولهم تقوم بعمل وظيفي ونحوي وبلاغي^(٢) لكنّ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في المفصل كان أدقّ في تعريفها من سيبويه والمبرد، فقال: هي اللفظ الدال على المفرد بالوضع، وهي جنس تحت ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، وعرف كل نوع منها^(٣)

وعند السيوطي (ت ٩١١هـ) هي: «الكلمة لغة تُطلق على الجمل المفيدة، وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، وهو من أمراضها التي لا دواء لها»، ثم يرى أنّ أفضل تعريف للكلمة هو أنّها قول مفرد مستقل كذا منوي معه على الصحيح^(٤). ويرى أنّ حروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيب، وألف ضارب، ليست بكلمات لعدم استقلالها بالمعنى، أمّا قوله (كذا المنوي معه) فهو يُشير به إلى الضمائر المستكنة وجوباً كانت في فعل الأمر (قم) أو جوازاً في مثل ذهب، ويفرّق بين الكلمة المنوي معها وغير المنوي معها؛ حيث يستبعد من حدّ الكلمة ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، لأنّها ليست مرتبطة باللفظ^(٥).

هـ - الكلمة عند البلاغيين:

أمّا عند البلاغيين، فالكلمة عندهم من حيث هي دالة على معنى، قد تميّز عن غيرها أحياناً، ومن حيث هي صوت فهي أيضاً ذات قيمة جماليّة وتعبيريّة؛ بحيث إذا كانت غير متنافرة الأصوات، أحدثت في الأذن متعةً، وساعدت على تذوّق المعنى وتوصيله، ولها علاوة على ذلك قدرة تعبيرية خاصّة، إذا كان جرسها يتفق مع ما توحى به من دلالة، وكانت أصواتها سهلة المخرج، سلسلة اللفظ، مطابقة لما تدل عليه. ومن ثمّ كانت دراسة الكلمة عند البلاغيين على اختلاف مناهجهم، ونظرتهم تتصل أساساً بجانبين هامّين من جوانبها هما:

أصوات الكلمة وعلاقة هذه الأصوات بعضها ببعض.

(٢) دلالة الكلمة وقيمتها من الناحية الجمالية والتعبيرية، في حالة الأفراد والتركيب^(٦)،

(١) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ) الكتاب، ط ٢، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣، وطبعة بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٨٨، ج ١/١٢؛ والمبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة: عالم الكتب (د.ت.)، ج ١، ص ٢، ٣٦.

(٢) سيبويه، ج ٤، ص ١٢، والمبرد المقتضب، ج ١، ص ٣٦.

(٣) - الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ت ٥٢٨هـ) المفصل في علم اللغة، تحقيق: محمد عز الدين السعيد، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٠، ص ١٥.

(٤) السيوطي (عبد الرحمن بن أبي محمد ت ٩١١هـ) هجع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢، ج ١/٣، ص ٢٠٠.

(٥) المصدر السابق، ج ١، ص ٣، وانظر حلمي خليل، الكلمة، ص ٢٢.

(٦) حلمي خليل، الكلمة، ص ٢٨.

وقد حدّدها العالم البلاغي (السكاكي ت ٦٢٦ هـ) بقوله : إنّها اللَّفظة الموضوعية للمعنى مفردة، والمراد بالإفراد أنّها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعةً واحدةً ، يتفرّع منها الاسم والفعل والحرف^(١).

ثانياً: الكلمة عند المحدثين:

عند الغرب

وعند المحدثين ، نجد أنّ تعريف الكلمة أخذ اتجاهاً آخر تبعاً للمنطقات اللغوية لعلماء اللغة؛ فعباس حسن، وهو من نحاة العصر الحديث يرى أنّها تتركّب من حرف أو أكثر «فهي اللَّفظة الواحدة التي تتركّب من بعض الحروف الهجائية ، وتدلّ على معنى جزئي، أي (مفرد) . فإن لم تدل على معنى جزئي وُضِعَتْ لأدائه فليست كلمة، وإنّما هي مجرد صوت»^(٢).

لقد حدّد علماء الأصوات المحدثون معناها بالفونيمات، فالكلمة تعني عند (ترانكا Tranka) وَحْدَةً يمكن إدراكها عن طريق (الفونيمات Phonemes) وهي قابلة للإبدال ولها وظيفة دلالية (Semantic). بينما يرى (ماثيسوس Mathesius) أنّها أصغر وحدة صوتيّة متتابعة ، لا يمكن أن ترتبط بأيّ وحدات أخرى. وعرفها أنطوان ميه بقوله: تحدث ضمن ارتباط معنى ما بمجموع ما من الأصوات قابل لأنّ يُستعمل استعمالاً نحويّاً؛ وهي عند (بالمار) أصغر وحدة كلاميّة قادرة على القيام بدور نطق تامّ؛ في حين رأى مالمبرج أنّها وحدة دلالية لا وحدة صوتيّة.^(٣) أمّا معجم لاغورس الفرنسي ، فقد عرفها على أنّها صوت أو زمرة أصوات تُستخدَم لتعيين شخص وفكرة^(٤) وفي نظر علماء اللغة ، وعلى رأسهم العالم الأمريكي (بلومفيلد Blomfield)، هي (أصغر صيغة حرة)، ومعنى هذا أنّ الكلمة عنده هي أصغر وحدة لغويّة يمكن النطق بها معزولة، كما يُمكن استعمالها لتكوين جملة أو كلام، ويجب أن تتكوّن من مورفيم حر (Free Morpheme) على الأقل^(٥). وقد اعتمد العالم الإنجليزي فيرث (Farth) في تحديده للكلمة على التّقابل الاستبدالي (Substituion Counters)، أي إنّ استبدال الأصوات ذات الصّفات المميّزة في الكلمة بغيرها، أو إضافة هذه الأصوات، أو حذفها يؤدّي إلى وجود كلمات جديدة. وعلى هذا النحو يؤدّي تغيير أيّ عنصر من عناصر الكلمة إلى خلق كلمة جديدة^(٦).

(١) السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد ت ٦٢٦ هـ) مفتاح العلوم تحقيق عبد الحميد هندواي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠. ص ٤١

(٢) عباس حسن، النحو الوافي، ط ٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦، ج ١، ص ١٤

(٣) حلمي خليل، الكلمة، ص ١٦، وستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ط ٢، ترجمة كمال بشر، القاهرة: دار غريب، ١٩٩٧، ص ٥٥؛ وانظر فندريس ، ، اللغة، ترجمة، عبد الحميد الدواخلي و محمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص: ١٢٤؛ وبرتيل مالمبرج، الصوتيات، ترجمة محمد حلمي خليل، الخرطوم: مطبعة التمدن، ١٩٨٥/٢٠٠٠، ص ٩٦.

(٤) مارتينييه وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج ، بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٦، ص ٢١١.

(٥) حلمي خليل، الكلمة، ص ١٤، وانظر أولمان ، دور الكلمة، ص ٥٥

(٦) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ٥٥.

أما المدرسة الوظيفية، وعلى رأسها (مارتينه) فيرى أنّ الكلمة عبارة عن مجانسات لفظية أو دلالات متعدّدة، تنقسم إلى: مونيمات، ومونيمات مركبة، مونيمات تركيبية، وخلص إلى أنّ الإضافة والتراكيب النحوية والتنغيم هي من يحدّد معناها، وليس أفرادها، كما أنّها قد تكون مورفيم نحوي، أو صيغة صرفيّة تخضع لمتبعات نحويّة مؤخّرة مربوطة بالمونيم، أو المونيم المركّب الفعلي^(١). وفي موضع آخر يقول: «إنّ المونيم هو المقابل العلمي للكلمة^(٢). وهذا لا يختلف كثيراً مع ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل حين قال الاسم إمّا مفرد كزيد، وإمّا مركّب ما جاء جملة نحو تأبط شراً^(٣)، وفي موضع آخر يوافق قول مارتينه ما قاله النحاة العرب في تعريفها، جاء فيه «هي حرف أو مجموعة أحرف محدّدة، بواسطة بياضيين (فاصلين) تمثل هذا الصوت»^(٤).

عند العرب:

تناول تمام حسان (وهو من أصحاب المدرسة السياقيّة والمعياريّة) معنى الكلمة بشكل شمولي، فعرض أقوال القدماء والمحدثين مُفنداً آراء علماء الأصوات والنحاة واللّغويين، مبيناً آليات تحديد الكلمة في طرق خمس، هي: الأفراد في السياق، والحذف من السياق، والحشو في السياق، والإبدال في السياق، واستخدام العلامات الموقعيّة في الكلام؛ ليخلص إلى أنّ الكلمة هي صبغة ذات وظيفة لغويّة معيّنة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تُفرد أو تُحذف أو تُحشى، أو يتغيّر موضعها أو تُستبدل بغيرها في السياق، وترجع مادّتها إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد، في حين رأى المعياريون أنّ الكلمة هي المورفيم الذي تتشكّل منه التراكيب اللّغوية، وتقع في أحياء ثلاثة، هي: مورفيمات حرّة، ومورفيمات مقيدة، ومورفيمات صفريّة^(٥).

وفي علم الدلالة، نجد أنّ تعريفها عند علمائه قد استند إلى آراء مغايرة لمفهوم الكلمة عند علماء اللغة، فأبراهيم أنيس يرى أنّ الكلمة تُرادف معنى اللفظة، ولا يمكن تحديد الكلمة بأصوات متداخلة، كما أنّه لم يتفق مع النحاة بقولهم إنّها القول المفرد، ويخلص إلى القول إلى أنّها اللفظة الدالة الواضحة في دلالتها، وتحمل دلالة اجتماعيّة معروفة، ومألوفة بين جمهور المتكلّمين من أبناء اللغة^(٦).

(١) المونيم وهو (المقابل للوحدة الصرفية عند مارتينه) مارتينه، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، ص ٢١١ - ٢٢٧.

(٢) مارتينه، مبادئ الأسنسية العامة، ترجمة، ريمون رزق الله، بيروت: دار الحداثة، ١٩٩٠، ص ٢١.

(٣) الزمخشري، المفصل، ص ١٥.

(٤) - مارتينه، وظيفة الألسن، ص ٢١١.

(٥) تمام حسان، مناهج البحث عن اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٩، ص: ٢٥٨ - ٢٦٦؛ وعبد القادر عبد الجليل، المعجم المعياري، عمّان: دار صفاء، ٢٠٠٧، ص ٧٢.

(٦) إبراهيم أنيس، دلالة اللفاظ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨، ص ٣١ - ٣٣.

وحدّد أحمد مختار عمر الكلمة بأنّها أهمُّ الوحدات الدلاليّة ، لأنّها تُشكّل أهمَّ مستوى أساسيٍّ للوحدات الدلالية، بل هي أهمُّ وحدة دلاليّة صُغرى^(١)، وهي تنقسم حسب رأيه إلى وحدات دلاليّة معجميّة، وأخرى دلاليّة. وباعتبار الكلمة وحدة دلاليّة، فإنّ علماء الدلالة قَسَموها أربعة أقسام، هي:

الكلمة المفردة

أكبر من كلمة (تركيب)

أصغر من كلمة (مورفيم متصل)

أصغر من مورفيم (صوت مفرد)^(٢).

ثالثاً: الكلمة عند الرّازي (٥٤٤هـ - ٦٠٤هـ)

الفخر الرّازي (محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري) الطبري الأصل، الرّازي المولد، الفقيه الشافعي، تناول الكلمة في الكتاب الأوّل الموسوم بـ « في العلوم المُسْتَبْطَعة من قوله (أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) من خلال ثلاثة أبواب: الأوّل: « في المباحث المُتعلّقة بالكلمة » وجاء في خمسين مسألة؛ والثاني: في المباحث المُسْتَبْطَعة من الصُّوْتِ والحروف وأحكامها عَرَضَهُ في أربع عشرة مسألة؛ والأخير: في المباحث المُتعلّقة بالاسم والفعل والحرف، وقد فَصَّلَ فيه المباحث المذكورة في اثنتي عشرة مسألة^(٣).

١ - الكلمة وحدها : بدأ الرّازي قوله في تعريف الكلمة مستنداً إلى البُنى الصرفيّة الصُغرى القابلة للاشتقاق، فهي وحدة لغوية مركّبة من وحدات أبسط منها: فالجملة مُركَّبٌ من مجموع الكلمات المُكوّنة لها، والكلمة مُركَّبٌ من مجموع الحُرُوف المُكوّنة لها. وهي بذلك مُركّبة من الحروف^(٤) وقد رَدّها أيّ التَّقْلِيّبات والتركيب إلى الاشتقاق الأكبر، فإذا كانت مُركّبة من الحروف كانت قابلة للانقلابات، وجعل أوّل مراتب هذا التّركيب أنّ تكون الكلمة مركّبة من حرفين (...) أو ثلاثة أحرف، أو أربعة، أو خمسة^(٥). وبطبيعة الحال فلقد كان لهذا المفهوم انعكاسه على عمليّة التّحليل الدلالي، إذ أصبح البحث عن المعنى يأخذ خطأ صاعداً من دلالة الصُّوْت، إلى دلالة الكلمة إلى دلالة التّركيب.^(٦)

ب- الكلمة في التّقلّبات الصُّوْتيّة: بدأ في التّعرُّض إلى مصطلحات مرادفة للنُّطق هي:

(١) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط٥، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨، ص ٣٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢.

(٣) محمد الرّازي (فخر الدين ت٦٠٤هـ) التفسير الكبير، جمع بإشراف مكتب التوثيق والدراسات، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٥،

ج ١، ص ٢٦-٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦.

(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦.

(٦) محي الدين محسّب، علم الدلالة عند العرب، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٨، ص ٨٣.

الكلمة واللفظ والعبارة واللغة والقول والكلمة المفردة والكلام، فبدأ بالكلمة وفُسر حروف تركيبها الثلاثي وهو (كلم) ، ورأى في تقليباتها الستة أنها تفيد القوة والشدة، خمسة منها مُعَبَّرَةٌ، وواحد ضائع، فـ(كلم) تفيد الكلام، لأنه يقرع السمع ويؤثر فيه؛ وأما (كمل) فإن الكمال أقوى من النقصان،

و (لكم) الشدة في اللكم؛ و (مكل) ومنه بئر مكول إذا قل ماؤها؛ و (ملك) إذا ملكت العجين فاشتد وقوي^(١).

وحدد اللفظ بأنه ناتج عن الرمي، أي إخراج النفس من داخل الصدر إلى الخارج، ويسميه الإخراج، أي النطق، ويسبب ذلك حدوث الكلمات الناتجة عن تولد الحروف بسبب لفظ ذلك الهواء من الداخل^(٢)، وبهذا التفسير لحدوث الكلمات يرى الرازي أن إطلاق اللفظ على الأصوات والحروف هو من قبيل المجاز^(٣). ومما يلاحظ أيضاً في سياق مفهوم (اللفظ) أنه نوعان: مُهْمَلٌ، ومُسْتَعْمَلٌ، والمُسْتَعْمَلُ على ثلاثة أقسام: الأول: الذي لا يدل على شيء من أجزائه على شيء من المعاني البتة، وهذا هو اللفظ المُفْرَد كقولنا: فرس وجمل؛ والثاني: لا يدل شيء من أجزائه على شيء أصلاً، حين هو جزؤه، أما باعتبار آخر فإنه يحصل لأجزائه دلالة على المعاني، كقولنا عبد الله، فإننا إذا اعتبرنا هذا المجموع اسم علم لم يحصل شيء من أجزائه دلالة على شيء أصلاً، أما إذا جعلنا مضافاً ومضافاً إليه فإنه يحصل لكل واحد من جزأيه دلالة على شيء آخر، وهذا القسم نسميه بالمركب؛ والثالث: أن يحصل كل واحد من جزأيه دلالة على مدلول آخر على جميع الاعتبارات، وهو كقولنا: العالم حادث، وهذا نسميه بالمؤلف^(٤). وبذلك يتسع مفهوم اللفظ ليشمل هذا المفاهيم الثلاثة: المفرد، والمركب، والمؤلف.

أما العبارة فمُشْتَقَّةٌ من (عبر) وهي في تقليباتها الستة تُفيد العبور والانتقال، يقول: ومنها (العبارة) التي تعني أن الإنسان لا يمكنه أن يتكلم (ينطق) بها إلا إذا انتقل من حرف إلى حرف، وبسببها أي (العبارة) ينتقل المعنى من ذهن نفسه (المتكلم) إلى السامع^(٥).

واعتمد في اشتقاق كلمة (اللغة) من (لغوت) على رأي ابن جني، فلغوت تعني تكلمت، وأصلها (لغوة) ككرة وقلة فإن لاماتها واوات بدليل قولهم (كروا بالكرة وقلوب بالقلة، وقيل فيه لغى يلغي، إذا هذى، ومنه قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ (الفرقان: ٧٢)^(٦).

أما القول، فإن تقاليبه الستة تدل على الخفة والحركة، ومنه جاء القول: أمر سهل على

(١) الرازي، التفسير الكبير، ج ١، ص ٢٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢.

(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨.

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨.

اللسان^(١) . لكنّه يستشهد بالنّحاة ليبسط الرّأي فيه؛ فالقول يشمل الكلمة والكلام عند النحويين، فابن جني يرى أنّ القول يقع على الكلام التّام ، وعلى الكلمة الواحدة على سبيل الحقيقة؛ أمّا لفظ الكلام فمُخْتَصٌّ بِالْجُمْلَةِ التّامَّةِ، ولفظ الكلمة مختص بالمفرد^(٢) . لكن السؤال هل كل القول يمكن تصنيفه كما فعل النحاة؟ يقول الرازي « لفظ القول قد يُسْتَعْمَلُ في غير النطق ويستشهد بقوله تعالى « إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » النحل : ٤٠ »^(٣) .

أمّا الكلمة المفردة ، فهي ما يحسن السكوت عنها بالإفادة، ولم يفرّق بينها وبين الكلام كما فعل النحويون الذين يرون أنّ الكلام هو الجملة المفيدة، وبذلك مال إلى رأي الأصوليين الذين خالفوا النحويين في ذلك، ولا يرون فرقا بينهما، فكل واحد منهما يتناول المفرد والمركّب، وقد علّل مِيلَهُ في التفريق بين المصطلحين إلى الأصوليين بوجوه أربعة: الأول : أنّ العقلاء قد اتّفقوا على أنّ الكلام ما يضاد الخرس والسكوت، فكان كلاماً؛ والثاني: أنّ اشتقاق الكلمة من الكلم، الذي هو الجرح والتأثير، فوجب أنّ يكون كلاماً؛ والثالث: يصحّ أن يُقال فلاناً تكلم بهذه الكلمة؛ والرابع : يصحّ أن يُقال تكلم فلان بكلام غير تام.^(٤)

ت - موقف الرازي من اللغويين والأصوليين في تحديد معنى الكلمة: رغم أنّ الرازي يسوق استدلالات الأصوليين، وينتقد رأي اللغويين، وعلى رأسهم سيبويه^(٥)، ويتهمة بالضعف، نراه يعتمد رأيهم في أنّ الكلام هو الجملة المفيدة^(٦)، ويسوق رأي ابن جني القائم على أنّ (الإفادة) شرط في حدّ الكلام^(٧) . ولعلّ الأمر الذي أوقع الرازي في مثل هذا التناقض الواضح أنّ معنى استدلالات الأصوليين تقوم على الخلط بين معنيين للمصطلح (كلام): أولهما: معنى (النطق)، والثاني: معنى (التوصيل)^(٨) .

ومع هذا الموقف الواضح إلّا أنّه يتساءل ويثير قضية فيما لو كانت الكلمة والكلام يتناولان المُهْمَل والمُسْتَعْمَل، فقال: « منهم من قال (أي اللغويين والأصوليين) يصحّ أن يُقال الكلام منه مُهْمَل ومنه مُسْتَعْمَل؛ لأنّه يصحّ أن يُقال تكلم بكلام غير مفهوم، ومنهم من قال الكلمة والكلام مختصان بالمفيد، ثم يتساءل، هل قول (أح أح) عند السعال ، وهي أصوات مركبة وحروف مؤلفة

(١) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٢٧

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٣٠

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٣٠

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٢٩

(٥) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠ هـ) الكتاب، ط٢، تحقيق، عبد السلام هارون، القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٨٣، وطبعة بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١، ١٩٨٨/١٢٢ ؛ وابن جني (ابو الفتح عثمان ت ٢٩٢ هـ) الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، القاهرة: المكتبة العلمية (د.ت)، ١٩٧١-١٩٨٠ .

(٦) المحصول، الكتاب : المحصول في علم الأصول ،محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق : طه جابر فياض العلواني، ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٠، ج : ١/ ١٨٠ .

(٧) المصدر نفسه، ١/ ١٨٠ .

(٨) محي الدين محسّب، علم الدلالة عند العرب ، ص ٨٨ .

تُسَمَّى كلمات؟ فقد أثار القضية دون تحديد موقف محدد ، لكنه قال الكلمة هي المركبة من حرفين فصاعداً^(١) .

وبعد هذا التفصيل يصل إلى نتيجة مؤادها أنّ الكلمات والعبارات قد تُسمى أحاديث، والسبب أنّ هذه الكلمات تتركب من الحروف المتعاقبة المتوالية فكل واحد من تلك الحروف يحدث عقب صاحبة ، ولهذا السبب سميت بالأحاديث، ويمكن أيضاً أن يكون سبب التسمية أنّ سماعها يحدث في القلوب والعلوم والمعاني^(٢)

ويصل بعد شرح هذه المترادفات إلى عدم الفرق بينها وبين النطق الذي يرادف بعضها، يقول «فها هنا ألفاظ كثيرة، فأحدها الكلمة، وثانيها الكلام، وثالثها القول، ورابعها اللفظ، وخامسها العبارة، وسادسها الحديث، وقد شرحناها بأسرها، وسابعها النطق، ويجب البحث عن كيفية اشتقاقه ، وأنّه هل هو مرادف لبعض تلك الألفاظ المذكورة، أو مباين لها، وبتقدير حصول المباينة فما الفرق^(٣) .

وبعد هذا الحصر ، ينطلق في تحديد ماهية الكلمة بادئاً بنقد الزمخشري في تحديد معناها بقوله قال الزمخشري في أول المفصل الكلمة، هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهذا التعريف ليس بجيد؛ لأنّ صيغة الماضي كلمة مع أنّها لا تدلّ على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط؛ لأنها دالة على أمرين : حدث وزمان، وكذا القول في أسماء الأفعال كقولنا (صه)^(٤) . وعزّز رأيه بقول ابن سينا: في نقده للزمخشري: وهذا غير جائز؛ لأنّ الصّوت مادة، واللفظ جنس، وذكر الجنس أولى من ذكر المادة^(٥) .

ث- الكلمة كما يراها الرازي: بعد ذلك يفرد الرازي تعريفين للكلمة : الأول: « الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى، ويرأيه هذا التعريف مركب من قيود أربعة : الأول كونه لفظاً ، والثاني كونه مفرداً ، والثالث كونه دالاً ، وهو احتراز عن المهملات، والأخير كونه دالاً بالاصطلاح^(٦) . و الثاني: إنّ كلّ منطوق به أفاد شيئاً بالوضع فهو كلمة، وهذا التقدير يدخل فيه المفرد والمركب، وبقولنا منطوق به يقع الاحتراز من الخط والإشارة^(٧) . ومن شروط الكلمة المفيدة ، كما يرى المعتزلة أنّ تكون مركبة من حرفين فصاعداً، ففعليّ الأمر (ق) و (ع) هما فعلاّن يتكوّن كل فعل منهما واقعياً من حرف واحد، وتقديرهما (عي) و (قي) وعند الثبوت يقال لهما (قيا) و (عيا)، ومثّل أيضاً مستنداً إلى المعتزلة بنون التنوين وبلام التعريف، فهي بأسرها

(١) الرازي، التفسير الكبير ، ج ١، ص ٣٠.

(٢) المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢١.

(٣) المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢٢.

(٤) المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢٢.

(٥) المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢٢.

(٦) المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢٢.

(٧) المصدر نفسه ، ج ١، ص ٢٣.

حروف مفيدة والحرف نوع داخل تحت جنس الكلمة^(١).

وهو يرى أن التعريف الثاني هو الأولي؛ لأنه يؤكد توحد مفهومَي (اللفظ) و(الكلمة) و(الكلام) عنده، ويدخل فيه أيضاً (أي في تعريف الكلمة) المفرد والمركب^(٢). ويلاحظ هنا أن مفهوم مصطلح المركب هنا يقابل مفهوم الجملة، وهو غير مفهومه في تقسيمه الثلاثي الوارد في النص منذ قليل. وإن أشار إلى فكرة المعتزلة القائلة إن الشرط في كون الكلمة مفيدة أن تكون مركبة من حرفين فصاعداً، ورغم ذلك نجده يقع في اضطراب وخلط واضحين، فهو تارة مع القائلين بأن فعلَي الأمر (ق) و(ع) لا ينقضان هذا الشرط باعتبار أن الفعلين مركبان في التقدير، ثم هو تارة أخرى مع القائلين بأنهما ينقضانه على أساس أن (التقدير) لا ينفي الواقع، ثم يرجح لديه جانب النقض عندما يقول: وأيضاً نقضوه بلام التعريف وبنون التثوين وبلاد الإضافة، فإنها بأسرها حروف مفيدة، والحرف نوع داخل تحت جنس الكلمة، ومتى صدق النوع فقد صدق الجنس، فهذه الحروف كلمات مع أنها غير مركبة^(٣).

والخلط - هنا - ناتج عن تداخل معياري اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة من جانب، وعدم التفريق الدقيق بين الكلمة وما سُمِّيَه الآن بالسوايق واللواحق من جانب آخر، ولعله بسبب غيبة هذا العنصر الأخير فإن الرازي لم ينتبه إلى أن ما يذكره هنا يناقض قوله التعميمي إن للألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان، فإذا اتفقنا على أن مصطلح مفيدة هنا معناه أن لها معنى؛ فإننا لسنا أمام كلمات لها صور ذهنية هي معانيها، وبالطبع لسنا أمام كلمات لها أعيان خارجية تدل عليها بها، إننا أمام (مورفيمات) لها معانيها النحوية^(٤).

والحقيقة أن قضية دلالة الكلمة، شككت إحدى الركائز الأساسية التي قام عليها مفهوم الكلمة عند الرازي، فهو وإن خالف النحاة فإنه وافقهم في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وهي المفاهيم التي تناولها بالتفصيل في الباب الثالث لباب حد الكلمة، ففي المسألة الأولى من الباب الثالث، قسّم الكلمة على ثلاثة أنواع: الأول يصحّ الإخبار عنها وبها، وهي الاسم، وإما ما لا يصحّ الإخبار عنها، ولكن يصحّ الإخبار بها، وهي الفعل؛ وإما أن لا يصحّ الإخبار عنها ولا بها وهي الحرف^(٥). ثم ينطلق في تناوله للاسم والفعل والحرف بشيء من التفصيل. وإما في الباب الثاني فقد أفرد تعريف الصوت وحدوثه وتكوينه^(٦).

كما أنه تأثر بأرسطو في تقسيمه اللفظ إلى مُهْمَلٌ ومُسْتَعْمَلٌ^(٧). وقد سبق الوظيفيين والسياقيين في تقسيم الكلمة إلى مُفْرَدٍ ومُرَكَّبٍ ومؤلف، فالعلماء المحدثون مارتينيه، وتَمَام

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢؛ ومحي الدين محسب، علم الدلالة عند العرب، ص ٨٤.

(٤) انظر محي الدين محسب، ص ٨٥، والرازي، التفسير الكبير، ج ١، ص ٣٥.

(٥) الرازي، التفسير الكبير، ج ١، ص ٤٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٧) محي الدين محسب، ص ٨٥.

حسان، وفيرث طابق قولهم في الكلمة ما نادى به الرازي.

رابعاً: الكلمة عند أولمان

بحث أولمان الكلمة ، وفصل القول فيها في باب اشتمل على خمسة فصول ضمنها كتابه دور الكلمة في اللغة ، واحتلت صفحات عدّة من كتابه (ص ١٧ - ٨٥) . وقد انطلق أولمان في تعريفه للكلمة من المعنى العام القائم على المنهج اللغوي بقوله « هي أصغر نواقل المعنى أو أصغر الوحدات ذات المعنى في الكلام المتّصل (...) ويضيف ولل كلمات كيان مستقلّ في الكتابة والطباعة ، وتتمتّع بذاتية ومكانة مستقلة في المعجم تخضع في استعمالها لعدد لا يُحصى من القيود والعادات الخرافية^(١) ، بهذا التحديد فقد رأى المترجم أنّ المؤلّف قد أخرج دور (الفونيمات) في تحديد المعاني حسب الدراسات اللغوية الحديثة^(٢) .

صور الكلمة عند أولمان

وقد عدّ الكلمة والكلمات من العلامات والرموز التي يتواصل من خلالها الإنسان فهي « معبر وموصل ومؤثّر^(٣) ، وهي رموز ترتبط بالحواس الأخرى كالنظر واللمس والحسّ وأثرها في النفس ، وهي إمّا أنّ تكون مفردة أو مركّبة^(٤) . وقد عدّ لها صورتين هما الوجود بالقوّة والوجود بالفعل « الكلمات ، كغيرها من الرموز والعلامات لها صورتان من الوجود ، وجود بالقوّة ووجود بالفعل ، فكلّ كلمة تُسمّع أو تُتلقّ تُتركّ في إثرها مجموعة من الانطباعات في ذهن كلّ من المتكلّم والسماع^(٥) . وقدّر رمز الوجود بالقوّة إلى اللغة ، والموجود بالفعل إلى الكلام ، وهو الأساس الذي اعتمده حين أراد أنّ يفرّق كغيره من اللغويين بين اللغة والكلام فقال « إنّ اللغة نظام من الرموز الصوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، ولكنّ الكلام نشاطٌ مُترجَمٌ لهذه الرموز الموجودة بالقوّة إلى رموز فعلية حقيقية^(٦) »

وكما أراد أنّ يحدّد أنّ التحليل اللغوي يصل في نهاية المطاف إلى وحدات صوتية صغرى يصعب تجزئتها إلى وحدات أصغر ، والكلام في أصله يقوم على جانبين: ماديّ وهو الأصوات ، وعقلي وهو المعنى المقصود ، وهذا يصل إلى أنّ الذي يحدّد الفوارق بين الكلمات هي السمات الصوتية (الملامح أو الصفات) ، وأنّ الأصوات ليست وحدات مستقلة ذات معنى خاص ، تتحدّد وظيفتها في وحدات أكبر منها ، وهي (أي الأصوات) تشكّل إحدى وحدات الكلام الثلاث: الصوت

(١) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ، ١٩ .

(٢) المرجع نفسه، ص ، ١٩ ، هامش ٢ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ، ٢٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ، ٣٤ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ، ٣٧ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ، ٣٧ .

والكلمة والتركيب النحوي^(١).

وفي رأيه فإنَّ صور الكلمة دوال على تركيبها أو عليها نفسها، فمنذ فجر التاريخ كما يرى فإنَّ الحروف دوال على الكلام المنطوق، ففي الهيروغليفية المصرية القديمة كان التعبير عن كلمة (بيت) يتمَّ برسم بيت، وهو يمثل صوت الباء في السامية، والتعبير عن كلمة ثور برسم صورة ثور، وهو يدلُّ على صوت الألف وهكذا؛ وقد أخذت الإغريقية عن السامية هذا التعبير، فأخذت الحرف الأول (B) ليدل على البيت، ثم أخذت اللغات الأوروبية كالإنجليزية هذه التعابير في رسم حدود كلماتها ودلالاتها، وبذلك نجد أنَّ للكلمة صورتين: الأولى منطوقة، والأخرى مكتوبة، ويدخل فوقهما النبر والتنغيم^(٢).

الكلمة عند المدارس اللغوية الغربية

وبعد هذا العرض لتحديد الكلمة وتكوينها، يدخل في تعريف الكلمة وحدود تكوينها، فيرى أنَّه لا يوجد تعريف جامع مانع لمثل هذا النوع من المصطلحات المجردة، فهي مصطلحات يصعب تعريفها، وإنَّ كان من السهل عادةً تعرفها، فالعلماء قد عرفوها تعريفات مختلفة باختلاف مدارسهم اللغوية، فعرض بلومفيلد، وبالمار «بأنَّها أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام»^(٣). وقد اهتم الوظيفيون بها باعتبارها وحدة المعنى، والاستدلاليون نظروا إليها على أنَّها مقابلات استدلالية، يكون تناظر الأصوات هو الفيصل في تحديدها، وتحديد معناها؛ ومدرسة فكرية ثالثة ترى معنى الكلمات بأنَّها مقابلات استدلالية Substitution Counters وهذا رأي (ج.ر.فيرث) وفي هذه الحالة يكون تناظر الأصوات هو الفيصل في الأمر.

ولتوضيح ذلك مثلاً إنَّ استبدال الأصوات ذات الصفات المميَّزة بغيرها، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدِّيان إلى وجود كلمات جديدة، ومن الممكن إيراد أمثلة لهذا النوع من «التقابل الاستبدالي» في اللغة العربية نحو: قال، جال؛ حيث استبدال صوت واحد بصوت آخر في كل كلمة، يؤدِّي إلى تغيير مضمون الكلمة، وهذا ينطبق على التراكيب.^(٤)

الكلمة عند علماء الدين والأدباء الفرنسيين:

ولتأخذ الكلمة الحيَّز المهم في رأيه في سياق اللغة، فقد عرض لرأي الدين في الكلمة فيأخذ تعريف يوحنا: «في البدء كان الكلمة، والكلمة عند الله، وكان الله الكلمة»^(٥) فعنى بذلك نسبة قوة إلهية إلى الكلمة، وبرأيه فإنَّ هذا المعنى مشكوك فيه؛ لأنَّ الكلمة مأخوذة من الإغريقية،

(١) المرجع نفسه، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٣ - ٥٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٥.

(٤) المرجع نفسه، هامش ١٦، ص ٥٥ - ٥٦.

(٥) المرجع نفسه، ص ٥٧.

وهي غامضة ولها معان عدة ^(١). ثم يبتعد عن هذا الرأي ليأخذ رأي الشعراء، فالشاعر (شيلي) يرى «أن اللغة لحنٌ خالدٌ ساحرٌ كألحان (أورفيوس) لحن يسيطر، بانسجام فني رائع، على الأفكار والأجسام التي لولا اللغة لما كان لها معنى أو كيان» ^(٢).

الكلمة وفق مستويات اللغة

وبعد أن عرض لآراء من سبقه، يبدأ بتفنيد تحديد الكلمة وفق مستويات اللغة، فعلى المستوى الصوتي، وإن كانت الكلمة موجودة وثابتة في نظام اللغة الأصل، إلا أن مشكلات عدّة تبرز تحول دون وجود استقلال تام للكلمة منها :

١- النظر إلى الكلمة على أنها سلسلة من الأصوات، أو على أنها عنصر نحوي أو وحدة من وحدات المعنى، وحينئذ تبرز مشكلة الاستقلال هذه في صور مختلفة تبرز للحالة الخاصة، فمن الناحية الصوتية غالباً ما تفقد الكلمة جزءاً واحداً على الأقل من كيانها في أثناء الكلام المتصل، فهناك بعض الكلمات التي قد يصيبها البتر في بعض الأحيان، كما توجد كلمات أخرى يتداخل بعضها في بعض، مكوّنة مجموعة واحدة دون فاصل حقيقي. هذا النوع من التداخل له آثاره التي قد تصل إلى نظام اللغة نفسه، وتؤثر فيه تأثيراً دائماً ^(٣).

ويمثل على ذلك من اللغة الفرنسية، وكذلك بعض اللغات السلتية، (اللغات السلتية «وتتعلق الكلتيّة أيضاً» (Celtic Languages)، وهي مجموعة من اللغات التي تنتمي إلى فصيلة اللغات الهندية الأوروبية Indo-European Languages. واللغات أو اللهجات السلتية كثيرة : منها اللغة «الجالية الإيرلندية» Irish Gaelic، و«الجالية الاسكوتلاندية» Scottish Gaelic، والبريطانية القديمة British، وما تنوع منها كلغة ويلز (Welsh) ^(٤).

٢- ومن المشكلات الصوتية التي تعترض استقلال الكلمة، وجود كلمات تختلف صيغتها باختلاف سياقها الصوتي، فبينما لا ينطق بالحرف (s) الموجود في نهاية الصورة الكتابية لأداة التعريف الموجودة في التركيب (les femmes) نجد أن الحرف قد ينطق في التركيب الآخر: (les homes)، وقد تتداخل الكلمتان تداخلاً قوياً بحيث تزول الحدود من بينهما تماماً، كما في (to don) بدلاً من (to do on) و (to doff) بدلاً من (to do off) و (to atone) التي ترجع إلى (at one). وفي اللغة العربية يمكن أن يمثل لهذا التداخل بنحو الأمثلة العامية «ليش» في بعض اللهجات الدراجة، التي قد ترد إلى «لأي شيء» و«عقبالك» التي أصلها «عقبى لك» و«منين» التي تعود إلى (من أين) وغير ذلك، وقد يكون من ذلك أيضاً: منذ، على القول بأنها مركبة من (من+إذ) بمعنى وقت، وليس التي يقال إنها مركبة من ل+ فعل سامي قديم بمعنى (يوجد) وينطق

(١) المرجع نفسه، ص ٥٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٥٨.

(٤) المرجع نفسه، ص ٥٩.

بيش (على وزن بيت) بالعامية^(١).

٣- ومن المشكلات الصوتية التي تعترض استقلالية الكلمة، الخطأ في تحليل الكلمات، وإذا حدث فإنه يؤدي إلى نزع صوت من كلمة وإضافته إلى كلمة أخرى تجاورها مباشرة، وهذا ظاهر في أداة التنكير في اللغة الإنجليزية؛ وفي الجمع في العربية كإضافة (ون) لجمع المذكر، والحذف، كحذف نونِي المثنى وجمع المذكر عند الإضافة. هذه العوامل بنظره شكّلت مشكلة في وضع تعريف أو حدّ فاصل للكلمة.

ويرى كمال بشر، مترجم الكتاب أنّ المؤلف قد ربط مسألة كيان الكلمة واستقلالها، أو عدم استقلالها بمبدأ لغوي مهم عنده، وعند من نهجوا نهجَه، وذلك المبدأ هو التفريق بين ما سمّوه (الكلام Parole، وما سمّوه اللغة Langue) فهو يرى أنّ الكلمة في الكلام - أي في الأحداث الصوتية الصادرة بالفعل من المتكلم للفرد، قد تفقد أحياناً ذاتيتها، واستقلالها الصوّتيّين، ولكنها في اللغة تحتفظ دائماً بصورتها الصوتية المخزونة في ذهن الجماعة اللغوية المعيّنة^(٢).

بعد عرض هذه المشكلات التي تحول دون حدوث استقلال تامّ للكلمة، يتحدّث (أولمان) عن وسائل صوتية دقيقة شتّى، يمكن بواسطتها تُعرف حدود الكلمة، من ذلك مثلاً «النبر الثابت في بعض اللغات، كاللغة الفرنسية مثلاً» الذي يقع النبر فيها على المقطع الأخير، وقد ينتقل إلى أول الكلمة تحت تأثير العاطفة والانفعال. وفي اللغتين الفنلندية والهنغارية يقع النبر دائماً على المقطع الأوّل، ومكانه في اللغة البولندية هو المقطع قبل الأخير من الكلمة، أما اللغة اللاتينية فلها قوانين أكثر تشعباً، لكنها مع ذلك قوانين مطّردة. وفي كلّ هذه اللغات وأمثالها التي يكون النبر فيها ثابتاً، يرشدنا النبر بطريقة ضمنية إلى بداية الكلمة ونهايتها^(٣).

أما اللغات التي يكون النبر فيها غير ثابت، فمن الصعب الاعتماد على النبر في تحديد الكلمة، وهذا يعني كما يرى المترجم أنّ الكلام هنا منصب على النطق فقط، ولا عبء طريقة الكتابة في هذا المقام^(٤).

ويخلص (أولمان) بعد عرض المشكلات الصوتية إلى أنّ الذاتية الصوتية للكلمة متحقّقة وثابتة بصورة قوية، إذا نظرنا إلى الموضوع من ناحية اللغة، ولكن هذه الذاتية غالباً ما تذوب وتختفي في الكلام المتصل، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة^(٥).

أما من الناحية الصرفية والنحوية، فقضية استقلال الكلمة تواجه عدداً من المشكلات، أهمّها تلك المشكلة التي تتصل بكيان الكلمات المتصرّفة، ويمثل من الإنجليزية بصيغ: (give gives gave givin giving) ويتساءل هل هذه كلمة واحدة أو خمس؟ ويستشهد بالمعاجم

(١) المرجع نفسه، ص ٥٩، هامش ٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٠.

(٣) - المرجع نفسه، ص ٦٠.

(٤) - المرجع نفسه، ص ٦١.

(٥) - المرجع نفسه، ص ٦٢.

الإنجليزية فيقول «إنها تعاملنا على أنها صيغ مختلفة لكلمة واحدة، في حين أنها تعامل المشتقات (lead, leader, leader ship) على أنها كلمات مستقلة» وهذا أمر منطقي في الواقع. إذا أخذنا في الحسبان السوابق واللواحق الاشتقاقية^(١). ويرى أن وظيفة العناصر الصرفية والنحوية هو بيان ما إذا كانت الكلمة مفرداً أو جمعاً مثلاً أو أنها فعل يدل على الماضي أو الحال وهكذا^(٢).
ويضيف أن هناك صلات ترابطية قوية بين أفراد كل مجموعة من مجموعات هذين النموذجين المذكورين، صلات تبرر بصورة قوية جواز معاملة كل سلسلة منها على أنها وحدة عضوية متكاملة.^(٣)

واستند المؤلف في رأيه إلى الجانب المعجمي في تصنيف البنى، فالكلمات كما نرى أنها تدرج معجمي ضمن الأصل المجرد للفظ، وتحت باب واحد، ولكن لو نظرنا إلى البنى وتحولاتها نحويًا وصرفيًا، لما أمكننا أن ندرجها ضمن باب واحد؛ لأن كل لفظة تدل على معنى معين مستقل لها خصائصها ووظيفتها، تختلف عن صاحبها في الشكل والصورة. وهذه خاصية صرفية تعطي الصيغة نوعاً من الاستقلال الصرفي الذي تكمله، وتؤكد الخصائص النحوية الممثلة في اختلاف وظائف الصيغ في التركيب. ومما يؤكد ذلك أنه لا يجوز استعمال صيغة مكان أخرى في جملة بعينها في الموقف الواحد. وهذا كله دليل الاستقلال في المميزات والخصائص، كما أنه دليل الحكم بأن كل صيغة كلمة مستقلة. أما إمكانية ضم جميع صيغ المجموعة الأولى إلى باب الأفعال فلا تستلزم أن تكون كل هذه الصيغ كلمة واحدة^(٤).

إن هذا الضم فيه تجاوز وتبسيط كبير للأمور، إذ من البديهي أن كل صيغة تنتمي إلى نوع معين من الأفعال، فصيغة منها فعل ماضٍ، وأخرى فعل مضارع وهكذا. وهذا الفرق النوعي هو في حقيقة الأمر الأساس الذي يجب أن نأخذ به في هذا المجال. لأنه يعتمد على خصائص الصيغة المعينة ذاتها، لا على خصائص أصلها، أو ما تفرعت عنه. فالكلمات في العربية مثل (أعطى) تختلف نحويًا وصرفيًا عن (يُعطي) بقطع النظر عن إمكانية ردها إلى أصل تشترك فيه مع غيرها أو عدم إمكانية ذلك^(٥).

ومن العوامل التي تهدد استقلال الكلمة من الناحية الصرفية والنحوية، في رأي أولمان، ثنائية الكلمات، وقد قارن بين مجموعتين هما: الكلمات الكاملة والأدوات، ورأى أن الكلمات الكاملة لها مضمون أكثر تحديداً من الأدوات، وقد ردّ الأدوات إلى كونها عناصر نحوية ليس لها معنى مستقل خاص بها، إنها ليست أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة (...) وهي حالات وسطى بين الكلمات الكاملة، و مجرد العناصر النحوية (كالسوابق واللواحق)،

(١) - المرجع نفسه، ص ٦٢.

(٢) - المرجع نفسه، ص ٦٢.

(٣) - المرجع نفسه، ص ٦٣.

(٤) - المرجع نفسه، ص ٦٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ٦٣، هامش، ٢٦.

وليست هناك حدود دقيقة بين النوعين، من هنا رأى استحالة تحديد معنى مستقل للكلمة استناداً إلى المستويين النحوي والصرفي^(١). والسبب أن اللغات ذات النظم الاشتقاقية والتصرفية الغنية المتنوعة تختلف في استعمال الأدوات؛ فمنها ما يستعملها استعمالاً خفيفاً والعكس بالعكس، ولذلك نجد اللغتين الإنجليزية والفرنسية تعتمدان على الأدوات بدرجة أكبر وأعم من اللاتينية والألمانية مثلاً، فبينما يمكن للفعل في اللغة اللاتينية أن يتصرف بدون ضمائر مستقلة، نرى اللغتين الإنجليزية والفرنسية تلجآن إلى تخصيص كل صيغة بذكر الضمير المنفصل^(٢).

ويرى المترجم أن اللغة العربية تشبه اللاتينية في أنها غنية بنظم الاشتقاق والتصرف، ومن ثم نراها تستغني عن الضمير المنفصل في كثير من الأحيان عند تصرف الفعل إلى حالاته المختلفة من حيث التكمم والخطاب والغيبة، فيقال في الفعل المضارع مثلاً: أكتب، تكتب يكتب، وفي الماضي: كتبت، كتبت، كتبت... الخ، بدون الضمير المنفصل في كل هذه الأمثلة وما شابهها، اكتفاء باللواحق والسوابق التي تضاف إلى الفعل، ونحن نوافق على أن الضمائر المنفصلة، قد تُعد من باب الأدوات أو الكلمات غير الكاملة، غير أن هذا الحكم ليس على إطلاقه. فهو في رأينا (يكمل المترجم) يطبق فقط على لغات معينة كالعربية واللاتينية وغيرهما من اللغات التي يمكن فيها الاستغناء عن هذه الضمائر، والتي يمكن أن تقوم فيها السوابق واللواحق مثلاً بدور الضمير، كما في الأمثلة السابقة. أما في اللغتين الإنجليزية والفرنسية ونحوهما، والضمائر المنفصلة فيهما كلمات كاملة لعدم انطباق خصائص الأدوات عليها^(٣).

أما السياقيون فيرى المترجم أن تحديدهم للكلمة مبني على المعنى، ويحاول تفنيد كلامهم بقوله: إن تعريفهم للسياق مبني على النظم اللفظي للكلمة، وموقعها في ذلك النظم، وهذا يعني أن السياق يشمل الكلمات والجمل واللواحق والسوابق والقطعة والكتاب كله، وكل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات، ولذلك فإن المقام الذي قيلت فيه الكلمة له دور في تحديد معناها، كما يرى السياقيون؛ لأنه جزء من النظم، وأن الكلمة لا معنى لها خارج السياق اللغوي، أي خارج النظم، وبهذا القول تكون الكلمات المفردة المنعزلة عن سياقها ليس لها معنى مستقل^(٤).

وفي هذا مبالغة، إذ كيف نفسر وجود معانٍ كثيرة لكلمات مخزونة في أذهان المتكلمين والسامعين؟ فهل هذه لا تحظى بالدقة والتحديد إلا حين تضمها التراكيب الحقيقية المنطوقة؟ وهل هذا يعني أن الكلمات المفردة لا معنى لها على الإطلاق؟ كيف تصنف المعاجم إذا لم يكن لهذه الكلمات معانٍ؟ يحاول أولمان أن يجيب عن هذه الأسئلة بخلاصة وهي أن هذه الكلمات لا بد أن يكون لها معنى أو عدة معانٍ مركزية ثابتة، وهذه قضية مسلم بها على وجه العموم، ولكن عدم

(١) المرجع نفسه، ص ٦٤ - ٦٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٦٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٥، هامش ٢٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ٦٨.

وضوح الفرق بين الكلام واللغة ، قد أعاق كثيراً من العلماء عن منح الكلمات المفردة نصيبها من الاستقلال الذي تستحقّه^(١).

فهو يرفض هذه الآراء ويصفها بالمتطرّفة ويدعو إلى الخلاص منها، في حين يرى أنّ الدور الإيجابي الذي يؤديه السياق في تحديد المعنى يكمن في معانٍ عدّة هي :

(١) المعنى العاطفي: إنّ السياق وحده هو الذي يوضّح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن تؤخذ على أنّها تعبير موضوعي صرف، أو أنّها قصد بها - أساساً - التعبير عن العواطف والإنفعالات وإثارتهما، وعلى إدراك التبادل بين المعاني الموضوعية، والمعاني العاطفية والإنفعالية^(٢).

(٢) منطقة المعنى: تعني حدود الكلمة في حقلها، الذي يمثل بكلمة إنجليزي، حين تؤخذ على أنّها مصطلح لغوي عام يكون مجال استعمالها أوسع بكثير ممّا يكون لها حين ننظر إليها على أنّها مصطلح (قومي)، والسياق وحده هو الذي يعيّن حدود هذه الكلمة في أيّ موقف معيّن^(٣).

(٣) -تناوب المعنى: قصد به أنّ الكلمات ذات المعاني المركزية الثابتة إلى حدٍّ ما لها صور مختلفة في التطبيق والاستعمال^(٤).

(٤) - الغموض: وعنى به الكلمات التي لها معانٍ عدّة، لكنّ المُستعمل منها واحد فقط^(٥).

(٥) المشترك اللفظي: فإذا كان عند العرب يعني اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السوء عند أهل تلك اللغة. فإنّ أولمان قد حدّده بكلمتين أيّ وجود كلمتين مُتَّفَقَتَيْنِ نَطْقاً، ولهما المعنى نفسه كما في العربية كلمة عين، تعني «الباصرة» أو «الجاسوس» أو «الشخص» الخ، فإنّ السياق هو وحده الذي يستطيع أن يكشف لنا عن المقصود من مثل هذه الكلمات^(٦).

وهكذا نرى أنّ الأمثلة السابقة ، قد بيّنت الصور الأسلوبية للكلمة ومعانيها ، ولم تحدّد حدودها ، مع القول إنّ نظرية السياق، تمثّل حجر الأساس في تعلم المعنى.

وفي خاتمة البحث يمكن استخلاص الآتي :

لم يختلف الرازي عن القدماء في تقسيم الكلمة؛ لكنّه مال إلى دور المعنى في تحديد معناها، كما يتفق معه أولمان في ذلك.

اتفق الرازي مع أولمان في أنّ الكلمة تأتي مُفْرَدَةً ومُرَكَّبَةً، وأنّ أفرادها ينقسم أقساماً عدّة عند الرازي: اسم وفعل وحرف، وأنّ التركيب ما زاد على ذلك، وهو ما أكّده أولمان، حين اعتبر أنّ

(١) المرجع نفسه، ص ٦٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ٧٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٧١، وانظر هامش ٣٢ من نفس الصفحة.

(٥) المرجع نفسه، ص ٧٢.

(٦) - المرجع نفسه، ص ٧٢.

الكلمة كاملة بخلوها من الزوائد، ومركبة حين تلحقها اللواصق واللواحق.

يمكن القول إن الرازي سبق السياقيين حين تطرّق إلى معنى الكلمة في التركيب، وربطها بالمعنى الذهني (العقلي) حين وازن بين صورة التركيب اللغوي وصورة الترتيب الذهني، فكلّ تغييرٍ نطقي كالحركات الإعرابية مثلاً يؤدي إلى تحوّل معنوي.

ركّز أولمان على أنّ السياق وحده هو ما يحدّد معنى الكلمة، في حين يرى الرازي أنّ التركيب والـسّـيـاق اللّـغـوي يشتركان في تحديد معنى الكلمة.

اتفق الاثنان على أنّ المستويات اللّغوية الصوتية والصرفية والنحوية، لا يمكن أن تضع حدّاً للكلمة. وبذلك يكونان من أنصار أنّ تركيبها في السياق هو من يحدّد معناها وحدودها.

جاءت الكلمة عند الرازي بين الصوت والتركيب، فهي وحدة لغوية أكبر من الصوت وأصغر من التركيب، وبهذا اعتبر المقطع المورفيمي الصرفي كلمة، وحروف المعاني كلمة.

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : المصادر:

القرآن الكريم.

ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ) الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، القاهرة: المكتبة العلمية (د.ت)

ابن منظور (أبو الفضل جمال بن مكرم ت ٧١١هـ) لسان العرب، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٠.

الألويسي (أبو الفضل شهاب الدين ت ١٢٧٠هـ) روح المعاني، تحقيق، محمد أحمد الأمد وزميله، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩.

الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ) المفصل في علم اللغة، تحقيق، محمد عز الدين السعيد، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٩٠.

السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن محمد ت ٦٢٦هـ) مفتاح العلوم تحقيق عبد الحميد هنداي، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠هـ) الكتاب، ط٢، تحقيق، عبد السلام هارون، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣، وطبعة بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٩٨٨.

السيوطي (عبد الرحمن بن ابي محمد ت ٩١١هـ) همع الهوامع، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢.

٩- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة: عالم الكتب (د.ت).

١٠- محمد الرازي (فخر الدين ت ٦٠٤هـ) التفسير الكبير، جمع بإشراف مكتب التوثيق والدراسات، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٥.

-المحصل ، تحقيق طه جابر العلواني، دمشق: مؤسسة الرسالة (د.ت).

ثانياً: المراجع :

إبراهيم أنيس، دلالة اللفاظ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨.

أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط٥، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٨.

برتيل مالمبرج، الصوتيات، ترجمة محمد حلمي خليل، الخرطوم: مطبعة التمدن، ١٩٨٥/٢٠٠٠.

تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٩.

حلمي خليل، الكلمة، الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط٦، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٩.

ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ط١٢، ترجمة كمال بشر، القاهرة: دار غريب، ١٩٩٧.

-
- عباس حسن، النحو الوافي، ط٣، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦.
- عبد القادر عبد الجليل، المعجم المعياري، عمّان: دار صفاء، ٢٠٠٧.
- ١٠- فندرس، اللغة، ترجمة، عيد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.
- ١١- مارتينييه، وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٦.
- مبادئ ألسنية عامة، ترجمة، ريمون رزق الله، بيروت: دار الحداثة، ١٩٩٠.
- ١٢- محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس للفاظ القرآن الكريم، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٦.
- ١٣- محي الدين محسّب، علم الدلالة عند العرب، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٨.